الأمم المتحدة

S/AC.56/2015/16

مجلس الأمن

Distr.: General
8 July 2015
Arabic
Original: English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا
بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)

مذكرة شفوية مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لهنغاريا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) وتتشرف بإبلاغ اللجنة بما يلي:

أُدرج القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) المتعلق باليمن في قانون الاتحاد الأوروبي بموجب قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2014/932/CFSP المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ولائحة مجلس الاتحاد الأوروبي رقم ٢٠١٤/١٣٥٢ المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ المتعلقين بالتدابير التقييدية ذات الصلة بالحالة في اليمن.

وتنفذ هنغاريا قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة من خلال قرار الاتحاد الأوروبي ولائحته المشار إليهما أعلاه.

وفي هنغاريا، عندما يقضي قانون من قوانين الاتحاد الأوروبي بتنفيذ تدابير تقييدية مالية وذات صلة بالأصول، فإنه ينفَّذ وفقا للقانون رقم مائة وثمانين لعام ٢٠٠٧ بشأن تنفيذ التدابير التقييدية المالية وذات الصلة بالأصول التي يقضي بها الاتحاد الأوروبي وما يتصل به من تعديلات على قوانين أخرى (الذي يشار إليه فيما يلي باسم ”قانون التدابير التقييدية المالية وذات الصلة بالأصول“). وترد آخر التعديلات التي أدخلت على ذلك القانون في القانون رقم اثنين وخمسين لعام ٢٠١٣ بشأن تعديل القانون رقم مائة وستة وثلاثين لعام ٢٠٠٧ المتعلق بمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبعض القوانين ذات الصلة.

150715 140715 15-11604 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وقد طبقت السلطات المختصة ومقدمو الخدمات في هنغاريا ذلك القانون منذ دخوله حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

واستنادا إلى قانون التدابير التقييدية المالية وذات الصلة بالأصول، فإن وحدة الاستخبارات المالية الهنغارية هي السلطة المركزية المسؤولة عن تنفيذ التدابير التقييدية المالية وذات الصلة بالأصول. وفيما يتعلق بالجزاءات ذات الصلة باليمن، استحدثت الوحدة التدبيرية التاليين:

- نشرت وصلات مباشرة تحيل إلى لوائح الاتحاد الأوروبي ذات الصلة على صفحة الاستقبال في موقعها الشبكي؛
- أحاطت موظفيها علما بتقارير المعاملات المشبوهة التي قد تكون ذات صلة بمضمون التدابير التقييدية المعنية وأصبحوا يولون اهتماما خاصا لتلك التقارير، بفضل اتباع نهج قائم على تقييم المخاطر، في سياق أدائهم لأعمالهم التحليلية.

ولم تتخذ الوحدة أية تدابير تقييدية مالية (تجميد الأصول) على أساس لوائح الاتحاد الأوروبي المذكورة أعلاه.

وفيما يتصل بالفقرة ١٥ من القرار ٢١٤٠ المتعلقة بحظر السفر، تطبق هنغاريا لوائح الاتحاد الأوروبي. والدولة العضو التي تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي هي المسؤولة عن إضافة الأفراد المعنيين إلى نظام شنغن للمعلومات، الذي يُعتبر إلزاميا بالنسبة لجميع الدول الأعضاء.